



البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية

استراتيجية النوع الاجتماعي

المقدمة والتبرير

يعتبر تحقيق المساواة بين الجنسين هدفاً جوهرياً للبعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية، وأساسياً لإعمال حقوق الإنسان، وضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة. لا يمكن للمجتمعات أن تزدهر دون توفير فرص وموارد متساوية للنساء والرجال كي يطوروا ويشكلوا حياتهم ضمن عائلاتهم ومجتمعاتهم. خلال السنوات الأخيرة، تم تضيق الفجوات بين الجنسين في العالم، لكن لا تزال توجد فوارق حقيقية.

يتخذ الاتحاد الأوروبي نهجاً ثلاثي المحاور في أعماله الخارجية من خلال النهج الشامل للاتحاد الأوروبي لتنفيذ قرار الأمم المتحدة 1325 و1820:

- إدماج مواضيع المرأة والسلام والأمن في سياساته وحواراته السياسية مع الحكومات الشريكة؛
- تعميم نهج مراعاة النوع الاجتماعي في جميع سياساته ونشاطاته؛
- ودعم التدابير الاستراتيجية التي تستهدف حماية المرأة وتمكينها.

انعكس هذا النهج في استنتاجات المجلس حول تعميم النوع الاجتماعي (الوثيقة رقم 06/1/14884) والتي تدعو بعثات سياسة الدفاع والأمن المشتركة إلى دمج " منظور النوع الاجتماعي في سياستها وبرامجها ومشاريعها، وفي الرصد وجمع البيانات". إن أحد الأهداف الستة وثلاثون الواردة في الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي وخطة العمل بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية¹ هو "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات ومشاركتهم-بما في ذلك صون حقوق النساء وحمايتهم من العنف القائم على النوع الاجتماعي".

تستعرض استراتيجية النوع الاجتماعي في البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية غاية البعثة وأهدافها واستراتيجيتها المتعلقة بتعميم النوع الاجتماعي وأنشطتها الداخلية والخارجية.

الخلفية

تعمل البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية في فلسطين منذ العام 2006. أدى وجود إطار عمل قانوني معقد إلى وجود تفسيرات لأغراض محددة، وتطبيق إطار عمل تشريعي يحدّ الممارسات التمييزية ضد النساء، رغم أن القانون الأساسي الفلسطيني يمنع التمييز القائم على النوع الاجتماعي. فقد اتصفت محادثات السلام المتقطعة بانخفاض مشاركة المرأة أو انعدام حضورها على طاوولات المفاوضات. وبرغم ارتفاع عدد ضباط الشرطة الإناث، والعاملات في الضابطة العدلية على مدار السنوات الأخيرة، إلا أن 3% فقط من ضباط الشرطة الفلسطينية من النساء، كما وتظهر الإحصائيات كل سنة ارتفاعاً في العنف ضد النساء ضمن سياق العائلة².

في عام 1997، تبنت فلسطين الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة الفلسطينية، و شرعة حقوق المرأة الفلسطينية في عام 2008، كما وتبنت وزارة شؤون المرأة الخطة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة (2011-2019) عام 2011، والتي تعيد تأكيد التزام السلطة الفلسطينية باعتبار قضايا المرأة أساسية في عملية بناء الدولة الفلسطينية، وتقود وزارة شؤون المرأة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي 2014-2016. قدمت البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية الدعم لتطوير القدرات التشغيلية لوحدة حماية الأسرة والأحداث في الشرطة المدنية الفلسطينية، من خلال وضع استراتيجية وإجراءات عمل موحدة وأوصافاً وظيفية. كما دعمت البعثة تعيين وكلاء نيابة متخصصين للنظر في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي.

¹ انظر الرسالة المشتركة إلى البرلمان الأوروبي وخطة عمل المجلس بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية (2015-2019) " إبقاء حقوق الإنسان في صلب جدول أعمال الاتحاد الأوروبي"، بروكسل، 28.4.2015، مشترك (2015) 16 نهائي.

² انظر الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة. وزارة شؤون المرأة، ص 9-10.

كان للبعثة دوراً محورياً في إنشاء وحدة النوع الاجتماعي في الشرطة عام 2010. لقد تم تعميم إنشاء مثل هذه الوحدة في عدد من الأجهزة الأمنية الأخرى، التي اتبعت نموذج الشرطة المدنية الفلسطينية وأنشأت وحدات مشابهة. تتعاون جميع وحدات النوع الاجتماعي في الأجهزة الأمنية من خلال لجنة نوع اجتماعي تجمع تلك الأجهزة للعمل معاً، وتعطي مسؤولي اتصال النوع الاجتماعي منصة للعمل المشترك. استطاعت هذه الديناميات أن تبرز فكرة النوع الاجتماعي على المستوى الوزاري، ونتج عن ذلك عدة مشاريع في مجال تمكين المرأة والمساءلة والتدريب حول التوعية بالنوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

تنسق البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية أنشطتها المتعلقة بالنوع الاجتماعي من خلال مجموعة العمل الفنية الخاصة بالنوع الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي.

الغايات والأهداف

تصبو البعثة الأوروبية إلى دمج مفهوم النوع الاجتماعي وتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع إجراءاتها الداخلية والخارجية على حد سواء. تلتزم البعثة الأوروبية بإجراء تحليل النوع الاجتماعي في مرحلة مبكرة من تخطيط أنشطة البعثة ومشاريع التنفيذ السريع الخاصة بها بغية توجيه أنشطتها على نحو أفضل وضمان مقاربة عدم الإضرار.

تتمثل الأهداف الداخلية الخاصة بالبعثة في القيام بالتالي:

- تيسير دمج النوع الاجتماعي في جميع جوانب أنشطة البعثة؛
- رعاية مستوى أعلى من المعرفة والكفاءة حول تعميم مراعاة النوع الاجتماعي؛
- جمع البيانات وتحليل المعلومات المتعلقة بالنوع الاجتماعي؛
- تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في التخطيط وتحديد المؤشرات الأساسية والرصد ورفع التقارير والتقييم الخاص بالبعثة؛
- تحسين توازن النوع الاجتماعي للموظفين لدى البعثة واتخاذ تدابير لتحسينه؛
- تعزيز بيئة عمل سليمة مفضية إلى فرص متساوية للعاملين الذكور والإناث على حد سواء؛
- التقيّد بمدونة قواعد السلوك؛

تتمثل الأهداف الخارجية الخاصة بالبعثة في القيام بالتالي:

- المساهمة في زيادة الوعي بالنوع الاجتماعي داخل وزارة الداخلية والشرطة المدنية الفلسطينية ومؤسسات قطاع العدالة؛
- تقديم المشورة الاستراتيجية حول تعميم النوع الاجتماعي الى وزارة الداخلية والشرطة المدنية الفلسطينية ومؤسسات قطاع العدالة؛
- المناصرة من أجل تنفيذ الالتزامات الدولية حول تعميم النوع الاجتماعي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول النساء والسلام والأمن مع النظراء الفلسطينيين؛
- إقامة الاتصال حول قضايا معينة، والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان حول قضايا النوع الاجتماعي؛

الآثار المترتبة على صعيد السياسات بالنسبة للبعثة الأوروبية

تلتزم استراتيجية البعثة الأوروبية حول تنفيذ تعميم النوع الاجتماعي في أنشطة البعثة بتوصيات الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي وخطة العمل بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية (11855/12)، و نهج الاتحاد الأوروبي الشامل لتنفيذ قراراي الأمم المتحدة 1325 و 1820 واستنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي حول تنفيذ تعميم النوع الاجتماعي في بعثات سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، لعام 2006.

الإجراءات الداخلية

تلتزم البعثة الأوروبية بتعميم النوع الاجتماعي على المستويين الاستراتيجي والعملياتي من خلال الإجراءات التالية:

- توظيف خبير نوع اجتماعي متفرغ؛
- إجراء تحليل النوع الاجتماعي في مرحلة مبكرة من تخطيط أنشطة البعثة ومشاريع التنفيذ السريع الخاصة بها بغية تحقيق زيادة الوعي بالنوع الاجتماعي، ويشمل هذا جمع البيانات والتحليل الخاصة بها بالنسبة للنوع الاجتماعي؛
- تعيين مسؤولي اتصال للنوع الاجتماعي في كل قسم؛
- تأسيس فريق عمل للنوع الاجتماعي مسؤول عن مسائل إقامة الاتصال والتنسيق المتعلقة بالنوع الاجتماعي؛
- إقامة جلسات تدريب منتظمة حول تعميم مراعاة النوع الاجتماعي؛
- المشاركة بفعاليات وتنظيمها في الأيام العالمية الخاصة بتمكين النساء، من قبيل يوم المرأة العالمي واليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة؛
- القيام بإجراءات أخرى لازمة بغية زيادة الوعي حول مواضيع النوع الاجتماعي بين العاملين لديها.

البعد الخارجي

تقوم البعثة الأوروبية بتطبيق مقاربة شاملة تجاه تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في كل أنشطتها.

المستوى السياسي:

- المناصرة من أجل تبني القوانين / اللوائح الداخلية التي تعزز المساواة بين الجنسين وإصلاح البنود القانونية التمييزية وتيسير اعتمادها؛
- المناصرة من أجل تبني سياسات وإجراءات النوع الاجتماعي من قبل جميع النظراء وتيسير التبني؛
- تيسير تبني إجراءات عمل موحدة تعزز المساواة بين الجنسين؛
- المناصرة من أجل إصلاح البروتوكولات القائمة التي لا تتماشى مع مبادئ المساواة بين الجنسين وتيسير الإصلاح.

المستوى البنيوي:

- دعم إيجاد وحدات النوع الاجتماعي ووحدات حماية الأسرة؛
- دعم وحدات النوع الاجتماعي ووحدات حماية الأسرة القائمة؛
- دعم مسؤولي اتصال النوع الاجتماعي.

مستوى القدرات:

- تبني أنشطة تنفيذ البعثة التي تعزز المساواة بين الجنسين في فلسطين؛
- القيام بتقديم المشورة الاستراتيجية حول تعميم مراعاة النوع الاجتماعي إلى وزارة الداخلية والشرطة المدنية الفلسطينية ومؤسسات قطاع العدالة؛
- دعم وحدات حماية الأسرة في الشرطة المدنية الفلسطينية؛
- دعم وكلاء النيابة المتخصصين في مكتب النائب العام حول العنف القائم على النوع الاجتماعي؛
- تقييم العملية القضائية بخصوص قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي؛
- تنظيم ورشات العمل والمؤتمرات حول قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي؛

مستوى الموظفين:

- تعزيز توظيف الضباط الإناث في الشرطة المدنية الفلسطينية والموظفات القضائيات في منظومة العدالة، والاحتفاظ بهن وترقيتهن؛

- تعزيز وتيسير شبكات نسوية داخل الشرطة المدنية الفلسطينية ومنظومة العدالة؛
- عقد تدريبات حول النوع الاجتماعي للشرطة المدنية الفلسطينية ومنظومة العدالة؛
- تقديم المشورة لمسؤولي رفيعي المستوى في السلطة الفلسطينية حول كيفية ادماج النوع الاجتماعي في المجال الخاضع لمسؤوليتهم.

التعريفات³

النوع الاجتماعي

يشير النوع الاجتماعي الاجتماعي الى السمات والفرص الاجتماعية المرتبطة بكون المرء ذكراً أو أنثى، والعلاقات بين الرجال والنساء والفتيات والفتيان، وكذلك العلاقات بين النساء وتلك التي بين الرجال. هذه السمات والفرص والعلاقات مركبة اجتماعياً ومكتسبة بواسطة عمليات تنشئة اجتماعية، وهي محددة من ناحية السياق / الزمن وهي قابلة للتغيير. يحدد النوع الاجتماعي ما هو متوقع ومسموح به ويحظى بتقدير لدى المرأة أو الرجل في سياق معين. هناك اختلافات وأوجه عدم مساواة بين النساء والرجال في معظم المجتمعات من حيث المسؤوليات الموكلة والأنشطة المضطّعة بها والوصول إلى الموارد والتحكم فيها، وكذلك فرص اتخاذ القرار. يعتبر النوع الاجتماعي جزءاً من السياق الاجتماعي الثقافي الأوسع. تشمل المعايير المهمة الأخرى للتحليل الاجتماعي الثقافي الطبقة والعرق ومستوى الفقر والمجموعة العرقية والعمر.

تحليل النوع الاجتماعي

هو الدراسة النقدية للكيفية التي تؤثر بها الاختلافات في أدوار، وأنشطة، واحتياجات، وفرص وحقوق/استحقاقات الجنسين على الرجال، والنساء، والفتيات والفتيان في حالات أو سياقات معينة. وينظر تحليل النوع الاجتماعي في العلاقات بين الإناث والذكور وإمكانية حصولهم على الموارد وتحكمهم بها، والقيود التي يواجهونها بالنسبة لبعضهم البعض. ينبغي أن يتم دمج تحليل النوع الاجتماعي جميع التقييمات القطاعية أو تحليلات الوضع لضمان عدم تفاقم أوجه الظلم وعدم المساواة من خلال التدخلات، ومن أجل تعزيز المزيد من المساواة والعدالة في العلاقات بين الجنسين حيثما كان ذلك ممكناً.

المساواة بين الجنسين

تشير المساواة بين الجنسين إلى المساواة في الحقوق والمسؤوليات والفرص بين النساء والرجال والفتيات والفتيان. ولا تعني المساواة أن النساء والرجال سيصبحون متشابهين، ولكن حقوق النساء والرجال ومسؤولياتهم وفرصهم لن تعتمد على ما إذا كانوا مولودين ذكراً أم أنثى. والمساواة بين الجنسين تعني ضمناً أن مصالح واحتياجات وأولويات كل من النساء والرجال تؤخذ بعين الاعتبار، مع الاعتراف بتنوع المجموعات المختلفة من النساء والرجال. والمساواة بين الجنسين ليست من قضايا المرأة، بل ينبغي لها أن تُعنى بالرجال والنساء وإشراكهم بالكامل. وينظر إلى المساواة بين المرأة والرجل على أنها قضية حقوق إنسان وكشرط مسبق ومؤشر للتنمية المستدامة التي محورها الإنسان على حد سواء.

تعميم النوع الاجتماعي

هو النظر الممنهج في الاختلافات بين ظروف وأوضاع واحتياجات النساء والرجال في جميع سياسات وإجراءات الاتحاد الأوروبي. وهو (إعادة) تنظيم عمليات السياسات وتحسينها وتطويرها وتقييمها من أجل أن يتم إدماج منظور المساواة بين الجنسين في جميع السياسات وعلى كل المستويات وفي كل المراحل من قبل الجهات الفاعلة التي تشارك عادة في وضع السياسات. إن تعميم منظور النوع الاجتماعي هو عملية تقييم الآثار المترتبة على المرأة والرجل من أي عمل مخطط له، بما في ذلك التشريعات، أو السياسات، أو البرامج في كافة المجالات وعلى جميع المستويات. وهي تعتبر وسيلة لجعل اهتمامات وتجارب المرأة وكذلك الرجل بعداً أساسياً من التصميم، والتنفيذ، والرصد، والتقييم للسياسات والبرامج في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكي يستفيد الرجل والمرأة على قدم المساواة ولا تستمر حالة عدم المساواة، فالهدف الرئيسي هو تحقيق المساواة بين الجنسين.

³ جميع التعريفات مأخوذة من موقع الانترنت الخاص بالمعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين ومتوفرة منه:

<http://eige.europa.eu/gender-mainstreaming/concepts-and-definitions>

البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية هي بعثة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالشرطة وسيادة القانون في الأراضي الفلسطينية.

تم إطلاق استراتيجية النوع الاجتماعي الخاصة بالبعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية في حزيران 2015.



15 شارع طوكيو، عمارة أبراج، الطابق الثالث، رام الله، الأراضي الفلسطينية المحتلة.

بريد: ص. ب. 1085، القدس 91010

هاتف: +972 2 297 6677

البريد الإلكتروني: info@eupolcoppes.eu

مستشارو البعثة لحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي

البريد الإلكتروني: Humanrights@eupolcoppes.eu